مقدمة في المنهج الأصولي في التفسير

د. إبـرآهيم تاج الدين الأدبي عبد الكريم*

سلم البحث في ١٤٤٧/٤/٢هـ بسم الله الرحمن الرحيم اعتمد للنشر في ١٤٤٧/٥/٤هـ

ملخص البحث:

لقد أثبتت الدراسات العلمية أن العلوم مترابطة يشد بعضها البعض، الأمر الذي يؤكد التداخل والتكامل بين العلوم الإسلامية ذات مصدر واحد، وهو الوحي لأنه شهود على جميع العلوم, فالعلوم تساعد على فهم مضمون الوحي ومقاصده، وهذا يصحح فكرة تخيل وجود الفصل الحاد والتباين الحقيقي بين العلوم الشرعية, وذلك من خلال توهم التباين الشكلي أو الصوري بين العلوم التي قد تختلف في شكل المسمى، وطريقة تناولها للمباحث، واختلافها في الموضوعات, ولكنها تتفق في الأسس المنهجية، ومسالك النفي والإثبات، من حيث تقرير مصادر التلقي والاستدلال، وبيان المرامي والغايات, والأسس العلمية في القناعات والإقناع، مما يؤكد امكانية الجمع بين العلمين المستقلين ظاهرهما التباين المنهجي والاختلاف الموضوعي وفي الحقيقة يمكن الجمع بينهما وهما علم التفسير وعلم أصول الفقه, حيث يسعى الباحث في محاولة الجمع بينهما من خلال تقرير منهج علمي جديد يهدف إلى تأسيس أسس علمية، ووضع معايير عامة مزدزجة –بين قواعد أصول الفقه وقواعد علم التفسير– توزن بها الأراء الواردة في تفسير أيات الأحكام، من حيث القبول والرفض.

قسم الباحث هذا الموضوع إلى مقدمة، وثلاثة مطالب, وخاتمة, حيث تناول الباحث في المطلب الأول مفهوم المنهج والمنهجية من حيث التعريف اللغوي والاصطلاحي والفرق بينه وبين الطريقة، وفي المطلب الثاني تناول الباحث التأصيل التنظيري للتفسير الأصولي حيث قام بتعريف التفسير الأصولي من حيث التركيب اللفظي واللقبي، وتناول الباحث في المطلب الثالث منهجية التفسير الأصولي مبينا منهج التفسير ومنهج أصول الفقه وأضاف إضافة جديدة بخصوص ذكر منهجية التفسير الأصولي، واستخدم الباحث المنهج الاستقرائي في تتبع الاجتهادات الواردة في معاني النصوص القرآنية الواردة عند العلماء، والمنهج الاستنباطي في استخلاص القواعد العامة من المعاني الكلية للنصوص، وذلك لكونهما أنسب المناهج في بحوث الدراسات الإسلامية, وتوصل الباحث إلى النتائج المهمة منها: أنها توجد العلاقة بين

* أستاذ مساعد في أصول الفقه، والعلوم القانونية بالجامعة الإسلامية بمنيسوتا المركز الرئيسي.

علم التفسير وعلم أصول الفقه، وهي علاقة تكاملية. وتتفاوت درجات الإدراك عند المجتهدين بخصوص الأحكام المستنبطة من النصوص القرآنية وذلك راجع إلى مدى تمكن العالم المجتهد واستيعابه لمنهجية الاجتهاد في فن التفسير الأصولي. وأن منهجية الاجتهاد في التفسير الأصولي هو المعيار العلمي في موزانة مدى مقبولية آراء المجتهدين في هذا الفن.

ثم ذكر توصيات مهمة منها: ترغيب العلماء المفسرين بالعناية المناسبة بالعلوم المتعلقة بعلم التفسير خاصة في مجال الاستنباط الاستدلالي من أجل تقوية الملكة الاستنباطية ومجانبة كثرة الأخطاء في الاجتهاد والفتوى. وإعلام الأمة الإسلامية بوجود مسيس الحاجة إلى الرجوع الى أهل العلم والفتوى في أمور الدين.

Research Abstract

Scientific studies have proven that the various branches of knowledge are interconnected, each supporting and reinforcing the other. This demonstrates the overlap and integration among the Islamic sciences, which all derive from a single source — divine revelation — as revelation serves as a witness over all forms of knowledge. These sciences assist in understanding the meaning and objectives of revelation, correcting the misconception that there exists a sharp division or real contradiction between the Sharīʿah-based disciplines. Such an assumed division often arises from superficial or formal differences in terminology, structure, or subject matter, while these sciences in fact share common methodological foundations, principles of affirmation and negation, sources of inference and deduction, and unified epistemological and argumentative bases.

Based on this interrelation, the researcher sought to integrate two disciplines that appear, at first glance, to differ methodologically and substantively — **Qur'anic exegesis (tafsīr)** and **the principles of Islamic jurisprudence (uṣūl al-fiqh)**. The study aims to establish a **new scientific approach** that formulates **shared foundations and general criteria** combining the rules of both uṣūl al-fiqh and tafsīr, in order to evaluate scholarly opinions regarding **the interpretation of legal (aḥkām) verses** in terms of acceptance or rejection.

The researcher divided the study into an **introduction**, **three main sections**, and a **conclusion**:

- The **first section** explores the concept of *method* and *methodology*, discussing their linguistic and technical definitions and distinguishing them from *approach (ṭarīqah)*.
- The **second section** presents the **theoretical foundation of juristic exegesis (tafsīr uṣūlī)**, defining it both linguistically and terminologically.
- The **third section** elaborates on the **methodology of juristic exegesis**, explaining both the methodology of tafsīr and that of uṣūl al-fiqh, and introducing a new framework for the methodology of tafsīr uṣūlī.

The researcher employed the **inductive method** to trace scholarly interpretations of Qur'anic texts, and the **deductive method** to extract

general rules from the comprehensive meanings of these texts, as both methods are most suitable for studies in Islamic scholarship.
The study reached several significant conclusions, among them:
• There exists a **complementary relationship** between tafsīr and uṣūl al-fiqh.
• The level of understanding and deduction among jurists varies according to the extent of their mastery and comprehension of **the methodology of juristic exegesis**.
• The **methodology of ijtihād in juristic exegesis** serves as a **scientific standard** by which the validity of exegetical opinions can be assessed.
The study also presents several key recommendations, including:
• Encouraging scholars and exegetes to give due attention to the disciplines related to tafsīr — especially in the areas of inference and deduction — in order to strengthen their juristic reasoning skills and minimize errors in interpretation and fatwā.
Reminding the Muslim community of the urgent need to **refer to qualified scholars and jurists** in matters of religion, to ensure sound understanding and adherence to correct scholarly methodology.

المقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين .

لقد تقررت من لدن سلف هذه الأمة خاصية قداسة ألفاظ القرآن الكريم, وهي المستفادة من دلالة التلازم بين صفة الكمال المطلق لذات الموصوف سبحانه وتعالى وبين كمال أسمائه الحسنى وصفاته العلا، فالقرآن الكريم كلام الله تعالى وصفاته، وثبت بالعلم اليقيني ترامي معاني آيات القرآن الكريم, وسعة بحور علومه ومعارفه وفنونه، وهو أصل متقرر من دلالة الإعجاز البلاغي للقرآن الكريم، مما جعل كل عالم ينهل من معينه الصافي، ويغترف من معدنه العذب، ويتسابق في مضمار كشف أسرار حكمه وأحكامه فحول العلماء والمجتهدين. فمنهم مقل ومكثر، ومنهم من سلك مسلك بسط وبيان، ومنهم من سلك مسلك تأصيل وتقعيد وتشريع. حتى أخذ كل واحد منهم مأربه، وارتوى كل مجتهد من ريه ومعينه، وتخصص كل بما استفاد من فيضه، فمنهم مفسر لغوي، ومنهم مفسر فقيه، ومنهم مفسر موسوعي فعلوم القرآن الكريم بحر لا تنفد، وكنز لا يغيضه الإنفاق. ورحمة ربي وسعت كل شيئ وما زالت معاني آيات القرآن الكريم تزخر، وعقول البشر قاصرة عن إدراك كنه معارفها، أو الإحاطة بحقيقة مقاصدها وحكمها، ﴿وما أوتيتم من العلم إلا قليلا﴾[١].﴿وفوق كل ذي علم عليم﴾[٢].

وثبت بدليل التتبع والاستقراء شمول معاني النصوص القرآنية للعلوم والمعارف، وهو المستفاد من خاصية الإعجاز البياني المتضن لمقاصد كلية من معاني نصوص القرآن الكريم، وحصلت بالعلم النظري شدة الترابط والتداخل بين العلوم الإسلامية بدليل وحدة المصدر، مما جعل أصل العلية الغائية للعلوم الإسلامية تحقيق العبودية المطلقة لله جل وعلا، من خلال تسخير جميع العلوم والمعارف في خدمة الكون والحيوان والإنسان وفق مقصد الخالق من المخلوق، وكان لابد من بذل الجهود في بيان وكشف مراد الله تعالى من آيات القرآن الكريم من خلال علم التفسير، وخلق الترابط بين معاني النصوص القرآنية عن طريق منهج التفسير المقاصدي, ورد كل فرع من المقاصد الجزئية إلى أصله من المقاصد الكلية من الأحكام من خلال المنهج الأصولي في التفسير. مما يؤكد تبعية العلوم الإسلامية وخضوعها لخدمة فهم كلام الله جل وعلا, فالكليات العامة من النصوص القرآنية والسنة النبوية شهود على كل العلوم .فكل علم لا يخدم كلام الله تعالى فالجهل أولى به .ومن هنا ثبتت العلاقة الشمولية بين علم تفسير القرآن الكريم وعلم أصول الفقه من جهة أن الأخير مستنبط من الأول وهو شاهد وهادي لتلك الأصول من الزيغ والانحراف من جهة أخرى. والكليات الأصولية تحكم مقاصد النصوص ودلالتها على الأحكام، وتكشف متشابهها ورد أجزائها إلى كلياتها من النصوص، حتى يرجع كل فرع إلى أصله، وينضم كل جزء إلى كليته، حتى تتحقق خاصية ربانية المصدر لجميع أحكام آيات القرآن الكريم، وتظهر خاصية الثبات لكليات حكمها ووحدة مقاصدها .

ولما كانت من المشاكل العلمية المستعصية ظاهرة التصدر والتصدي لتفسير القرآن الكريم من غير سبق تأهيل ولا بصيرة بل كان على وجه التشهي ورغبة في الشهرة، مما يسبب تفرق الكلمة بين الأمة الإسلامية، وإحداث الفتن بين العامة والخاصة في المجتمع، وكانت الحاجة الماسة في معالجة تلك المشاكل، وتقديم حل جذري لتلك الفتن، من خلال ما يمكن للباحث التوصل إليه من نتائج هذا البحث, عليه يرغب العبد الفقير إلى رحمة ربه أن يقدم توجيهات وتنبيهات وملاحظات علمية إلى من يهمه الأمر من أهل الشأن وذلك مما يستفيده الباحث من معين هذا القرآن الكريم الصافي سالكا مسلك تأصيل وتقعيد لمعاني آياته وتقرير قواعدها ومبادئها وصولا إلى إثبات خاصية الترابط بين الأصول والنصوص، – ي بين التفسير وأصول الفقه ,– ومؤكدا لخاصية وحدة مقاصد الآيات والسور وهي تحقيق العبودية المطلقة لله جل وعلا،– والتي بها تتحقق سعادة الدارين–, واستظهارا لتبعية جميع العلوم للقرآن

الكريم وخدمته له، وإعلانا للعلاقة التضامنية والشمولية بين علم التفسير وعلم أصول الفقه وسميته بـ" **مقدمة في المنهج الأصولي في التفسير** ,"راجيا من الله تعالى القبول وأن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، ويجعل أجره في ميزان حسنات والدي ومشايخي، ويصلح به أحوالي وأهلي وجميع المسلمين، إنه ولي ذلك والقادر عليه .

أهداف موضوع البحث:

يسعى الباحث من خلال كتابة موضوع هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- القول بأن جميع مقاصد الآيات القرآنية ترجع إلى مقصد واحد وهو تحقيق العبودية المطلقة لله جل وعلا.
- أن لمعاني الآيات القرآنية مقاصد كلية وجزئية ولا يمكن التعارض بينها.
- إثبات العلاقة بين علم التفسير وعلم أصول الفقه.
- تزويد الأمة الإسلامية بمنهجية التفسير الأصولي الشامل.
- حث المجتهدين من أرباب العلم بالعناية الفائقة علم التفسير الأصولي.
- إثبات أمس حاجة الأمة الإسلامية بالرجوع إلى منهجية التلقي والاستدلال عند سلف هذه الأمة في الاجتهاد الأصولي والتفسير المقاصدي.

أهمية موضوع البحث:

الأهمية العلمية:

تكمن أهمية موضوع هذا البحث في جدة موضوعه، حيث يمثل إضافة علمية جديدة في إطار تأسيس منهج استدلالي جديد في إطار علم التفسير وعلم أصول الفقه (التفسير الأصولي).

الأهمية العملية:

تظهر الأهمية العملية لموضوع هذا البحث من خلال إمكانية تطبيق النتائج العلمية التي سيتوصل إليها الباحث من خلال موضوع هذا البحث، حيث تمثل معالجة واقعية للمشكلة الواقعة بين أوسط العلماء والدعاة في ظاهرة التصدي لتفسير القرآن الكريم قبل التأهيل العلمي، أو الفتوى بالتشهي، أو الفتوى من دون مرجعية علمية معتبرة، مما يؤدي إلى انتشار البلبلة والتنازع والخصومات بين المشايخ و أفراد أتباعهم في المجتمع .

أسباب موضوع البحث:

دفعت بالباحث إلى كتابة موضوع هذا البحث جملة من الأسباب منها ما يلي:

• شدة الرغبة من الباحث في مزيد التزود العلمي والمعرفي في العلوم الإسلامية.
• خدمة كتاب الله جل وعلا في جانب من أمس حاجة الأمة الإسلامية إليها من علومه في إطار التدبر في معاني الآيات القرآنية واستنباط أحكامها وحكمها.
• دعوة عامة المسلمين وخاصتهم إلى العودة إلى منهج السلف في التلقي والاستدلال.
• محاولة سد الثغرة في أهم جوانب العلوم الإسلامية من خلال الكتابة في مجال فن علمي جديد وفتح باب من أبواب العلوم المغلقة المتمثلة في محاولة الدمج بين العلمين المختلفين وهما علم التفسير وعلم أصول الفقه. في منهج واحد (منهج التفسير الأصولي).

مشكلة موضوع البحث:

تتمركز مشكلة موضوع هذا البحث في تأسيس مدرسة علمية جديدة في إطار الاستدلال الأصولي في مجال علوم القرآن الكريم، وتحكيم آراء المفسرين بالقواعد وأصول الاستنباط الأصولي, في منهج الدمج بين العلمين ذات الطابع المختلف، مما يعرض الباحث إلى تفحص علمي دقيق ومناقشات علمية حادة بين أوساط الباحثين والنقاد.

أسئلة موضوع البحث:

• هل توجد العلاقة بين علم التفسير وعلم أصول الفقه في منهجية التلقي والاستدلال؟.
• هل يمكن تأسيس مرجعية علمية جديدة تحكم الاجتهادات الواردة في التفسير وأصول الفقه ؟.
• هل يمكن الدمج بين علم التفسير وعلم أصول الفقه بحيث يصبحان مادة علمية جديدة ؟.
• هل يمكن إيجاد إضافة علمية جديدة في مجال علم التفسير بخصوص قواعد الاستنباط وفي مجال علم الأصول بخصوص قواعد الاستدلال ؟.

منهج موضوع البحث:

استخدم الباحث في تناول موضوع هذا البحث المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي، حيث استخدم المنهج الاستنباطي من خلال تتبع اجتهادات المفسرين والأصوليين في صورالاستنباطات الواردة في المعاني الكلية في النصوص القرآنية، والمنهج الاستنباطي في استخلاص القواعد العامة من المعاني الكلية للنصوص القرآنية، وذلك لكون المنهجين أنسب المناهج في بحوث الدراسات الإسلامية.

على أن الباحث يسلك مسلك تأصيل للأراء الاجتهادية الواردة عند المجهدين، واستنباط للمعاني الإجمالية للنصوص القرآنية, وتقعيد للكليات العامة من المعاني المسنبطة, وتفريع للمسائل العلمية من خلال تعميمها للمسائل المتجانسة.

حدود موضوع البحث:

الحدود الموضوعية: يتناول الباحث موضوع هذا البحث في إطار ايات أحكام القرآن الكريم من جهة، والاستنباطات العلمية من خلال النصوص القرانية من جهة أخرى.

الحدود المكانية والزمانية: ليس لموضوع هذا البحث حدودا مكانية أو زمانية محددة.

الدراسات السابقة:

بعد إجراء الباحث بعض التفحص العلمي للمكتبات العامة والاطلاع المناسب لموضوع هذا البحث لم يجد موضوعا يشبه موضوع الدراسة من حيث الفحوى والمضمون، إلا أنه يوجد بعض الموضوعات التي تشبهه من حيث المنهج لا المضمون والمحتوى.

مساهمة موضوع البحث في الحقل المعرفي:

تظهر مساهمة موضوع هذا البحث في كونه يمثل تقعيدا لمعاني القرآن الكريم، ومقاصد أحكامه وحكمه، مما يثري المكتبة الإسلامية, ويثقف الباحثين والمفسرين والأصوليين في أهم مجال التشريع الإسلامي وعلم التفسير ومواكبة التطورات الجديدة في العلوم الإنسانية والاجتماعية .

المقاربات المفاهيمية لمنهجية التفسير الأصولي.

المطلب الأول: مفهوم المنهج والمنهجية .

المطلب الثاني :التأصيل التنظيري للتفسير الأصولي.

المطلب الثالث: منهجية التفسير الأصولي.

المطلب الأول: مفهوم المنهج والمنهجية:

المنهج والمنهاج من نهج, والنهج: الطريق الواضح. وأنهج الطريق, أي استبان وصار نهجا واضحا بينا، قال يزيد بن الخذاق العبدي: ولقد أضاء لك الطريق وأنهجت # سبل المسالك والهدى تعدي. أي: تعين وتقوي.ونهجت الطريق, إذا أبنته وأوضحته، يقال اعمل على نهجته لك[١].

المنهج بوزن المذهب، والمنهاج هو الطريق الواضح، وفي اللغة الإنجليزية فإن كلمة (method) تعني النظام والترتيب وطريقة عمل شيئ[٢]، وتقابلها باللغة الفرنسية(methode) وهما كلمتان مأخوذتان من الأصل اليوناني methodos الذي

يتألف من مقطعين :meta بمعنى بعد وhodos بمعنى طريق، وهذا يدل من الناحية الاشتقاقية على معنى السير تبعا لطريق محدد، وهي نفس الدلالة الاشتقاقية للكلمة العربية" المنهج "والتي يقصد بها الطريق الواضح المحدّد [٣].وبهذا يتفق التعريف اللغوي مع التعريف الاصطلاحي إلى حدّ كبير، والذي يشير إلى أن المنهج هو مجموعة من القواعد التي يتمّ وضعها بقصد الوصول إلى الحقيقة في العلم، أو الطريقة التي يتّبعها الباحث في دراسته للمشكلة من أجل اكتشاف الحقيقة التي نجهلها، أو من أجل البرهنة عليها للآخرين الذين لا يعرفونها [٤].

وبالرجوع إلى العهد اليوناني، فقد استعمل أفلاطون كلمة المنهج للدلالة على البحث أو النظر أو المعرفة، كما استعملها أرسطو بمعنى البحث[٥] .لذلك فإن المفهوم الحديث للمنهج لا يتعدى العصر الذي عاش فيه فرانسيس بيكون في القرنين السادس عشر والسابع عشر، إلى جانب ديكارت الذي ساهم بدور فعّال في تطوير المنهج العلمي عن طريق النقد اللاذع الذي وجّهه لأساليب البحث التي سبقت العصر الذي عاش فيه خصوصا القياس الصُّوري[٦]، وهذا يتلخّص في تلك الانتقادات التي وجهها ديكارت وبيكون إلى الفلسفة اليونانية على وجه التحديد .ثم تطوّر مفهوم هذا المصطلح في" علم المناهج"، فأخذ معنىً اصطلاحيا محدّدا يعني طائفة من القواعد العامة التي تسيطر على سير العقل وتحدّد عملياته، حتى يصل إلى نتيجة معلومة.[١]

ويعرف رابح تركي المنهج بأنه يشير إلى الطريقة التي يتبعها الباحث لدراسة المشكلة موضوع البحث, وبذلك يجيب هذا المفهوم على الكلمة الاستفهامية " كيف " أي كيف يدرس الباحث موضوع الذي أمامه.[٢]

والجدير بالذكر هنا أن الطريقة تختلف عن المنهج فهي الكيفية الإجرائية التي يتبعها الباحث في دراسة أي عنصر من عناصر المشكلة المبحوثة دون الخروج عن المعايير العامة التي تحدد المنهج الذي تبناه الباحث في دراسة إشكاليته البحثية . فالطريقة هنا هي جزء لا يتجزأ عن المنهج وليست كل المنهج, الذي يعد أشمل وأوسع من مفهوم الطريقة, لكونه يعني مجموع الطرق المتبعة في تحقيق كل عملية من العمليات المتعددة التي يتضمنها البحث، وبالإضافة إلى الأدوات والمقاييس والاختبارات والإحصاءات والأساليب والتقنيات, التي تحتاج كل واحدة منها طريقة معينة لدراسة المشكلة البحثية, سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية[٣] .

فالطريقة ما هي إلا إحدى مكونات المنهج, فهي ترتبط به ارتباطا كليا, كما يستخدم اصطلاح المنهج في الفلسفة كمقابل للوسائل التي تحقق المعرفة, بمعنى أن

المنهج هو طريقة لإعادة الانتاج الفكري والفعلي المتعلق بموضوع الدراسة [٤].

وتعرّفه دائرة المعارف البريطانية بأنه مصطلح عامّ يشير إلى مختلف العمليات التي ينهض عليها أيّ علم من العلوم أو يستعين بها في دراسة الظاهرة الواقعة في مجال اختصاصه، وعليه فإن المنهج طريقة للتفكير والبحث يعتمد عليها في مجال تحصيل المعرفة العلمية الصادقة والثابتة والشاملة حول ظاهرة معينة[٥].

ويشير الدكتور مصطفى عمر التير إلى المنهج على أنه الطريق أو السبيل للبحث الذي يستند إلى عدد من المميزات الرئيسية، أهمها أنّ الظواهر ومكوناتها والعلاقات بينها بشكل مستقلّ عن الفرد وعن آرائه واتّجاهاته وتصوّراته، وأنّ هذه الظواهر تخضع لقوانين ثابتة تتحكّم فيها وتوجّهها بانتظام، وأنه بالإمكان التوصّل إلى معرفة خصائص هذه القواعد وأساليب تأدية وظائفها . [١]

المطلب الثاني : التأصيل التنظيري للتفسير الأصولي.

درج أهل العلم من أهل الأصول في وضع حد أو تعريف لمادة علمية مركبة على مسلكين، المسلك الأول تعريفها باعتبارها مركبة من مفردين, والمسلك الثاني تعريفها باعتبارها لقب أو علم لفن معين الأمر نفسه ينطبق على هذه المادة العلمية حيث يسلك الباحث في تعريفها المسلك التركيبي واللقبي وهما كالأتي:

المسلك الأول: تعريف التفسير الأصولي باعتباره مركب من مفردين, وهما: التفسير, والأصول.

أولا: تعريف التفسير في اللغة: ذكر أهل اللغة في كتب المعاجم والقواميس العربية أن معاني كلمة فسر تدور حول الوضوح والبيان وكشف المغطى. [١]

فالفسر هو الإبانة وكشف المغطى [٢]. وفسر الشيئ فسرا أبانه. ....والفسر كشف المغطى والتفسير كشف المراد عن اللفظ المشكل.[٣]

قال الذهبي رحمه الله تعالى: " إن التفسير يستعمل لغة في الكشف الحسي وفي الكشف عن المعاني المعقولة واستعماله في الثاني أكثر من استعماله في الأول[٤]

فالمعنى اللغوي لتفسير القرآن هو توضيح معانيه وبيان والكشف عن المراد منها.[٥]

فكلمة تفسير على وزن تفعيل وصيغة تفعيل تفيد المبالغة والتكرار.[٦]

فالتفسير مبالغة في الفسر، أي استفراغ للوسع, طلبا للإيضاح والبيان، وهو تكرار للفسر، أي أنه عمل قائم على العود المستمر، كما أن التفسير تكثير للفسر، وفي ذلك تنصيص على ضرورة تنويع مداخل الإيضاح والبيان .[٧]

التفسير في الأصل: هو الكشف والإظهار، وفي الشرع: توضيح معنى الآية وشأنها

وقصتها والسبب الذي نزلت فيه بلفظ يدل عليه دلالة ظاهرة [١]".

على ضوء الخلفية السابقة يمكن تعريف التفسير بأنه: " عمل بياني بشري يقرب معاني المفسر إلى المتلقين، باعتماد متواليات منهجية، توصل إلى كشف المراد، وتكسبه قوة ومسؤولية, تمكنان من ترسيخ نتائجه والإقناع بها" [٢].

ثانيا: التفسير في الاصطلاح:

عرفه أبو حيان الأندلسي[٣]: علم يبحث عن كيفية النطق بألفاظ القرآن ومدلولاتها وأحكامها الإفرادية والتركيبية ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب وتتمات لذلك"[٤]

عرفه الزركشي: [٥]"علم يفهم به كتاب الله المنزل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم وبيان معانيه واستخراج أحكامه وحكمه[٦] .

ويقال بأنه: علم التفسير معرفة أحوال كلام الله سبحانه وتعالى من حيث القرآنية ومن حيث دلالته على ما يعلم أو يظن أنه مراد الله تعالى بقدر الطاقة الإنسانية[٧]

عرفه ابن عاشور: [١]" هو اسم للعلم الباحث عن بيان معاني ألفاظ القرآن وما يستفاد منها باختصار أو توسع [٢].

عرفه **د .عفت الشرقاوي**: " يقصد بتفسير القرآن الكريم شرح نصوصه وبيان ما فيها من المعاني قدر الطاقة البشرية وذلك في حدود القواعد والأصول اللغوية والشرعية التي نص عليها علماء المسلمين[٣].

وعرف أيضا: بأنه " عملية علمية اجتهادية تفاعلية مع النص القرآني لفهمه وتفهيمه وتنزيله على الواقع الإنساني عبر استحضار قابليات ذاتية واستيعاب وتجاوز تجاوزات معرفية وتوظيف وسائط منهجية, أداء للواجب، وتحكيما للقرآن، وتأطيرا للواقع، وسعيا لمرضاة الله وجنته .[٤]

موازنة التعريفات:

أورد أهل العلم تعريفات عدة بخصوص وضع حد أو تعريف لمسمى التفسير وذلك راجع إلى طبيعته العلمية والموضوعية والشكلية التي تكنفت علم التفسير من حيث أصل نشأته ومراحل تطوره واختلاف مدارسه مما أدى إلى اختلاف الأنظار في ماهية عملية التفسير وأركانه والمنهجية المتبعة في ذلك وما هو دور المفسر المجتهد في ذلك كله، وهذا ما يجعل اختيار الحد أو التعريف الصائب ضمن التعريفات السابقة شيئا صعبا نسبيا، ولكن عند الاستعانة بالمنهجية العلمية المتقررة عند المجتهدين والباحثين في اختيار التعريف المناسب يجعل الأمر سهلا وأقرب إلى القبول إزاء النقد البناء.

هذا، ويلاحظ مما سبق أنه لايكاد تتفق كلمات أهل العلم من المفسرين والمجتهدين في وضع تعريف أو حد لعلم التفسير وإن كانوا يتفقون على مرامي ومقاصد علم التفسير، هذا وإن كانت التعريفات الواردة متفاوتة من حيث الاستيعاب والشمول لجميع عناصر وأركان عملية التفسير، حيث يرى الباحث أن أفضل التعريفات الواردة هو التعريف المنسوب إلى الإمام أبي حيان الأندلسي وذلك لتفوق تعريفه على غيره من حيث الدقة والتحقيق وحسن اختيار الكلمات المناسبة, وإن كان لا يسلم من بعض الانتقادات العلمية ولله الكمال.

ثالثا: الأصول لغة: جمع أصل، وتدور معانيه بين المعاني الآتية:

أولا: الأساس: ومنه قوله تعالى: " أصلها ثابت وفرعها في السماء[١] "

ثانيا: ما يبنى عليه غيره [٢]. ذهب إلى ذلك كثير من الأصوليين[٣], كأبي الحطاب[٤]، وأبي الحسين البصري [٥]والإيجي[٦]، والشوكاني[٧]

ثالثا: ما منه الشيئ. ذهب إلى ذلك تاج الدين الأرموي [٨]وصفي الدين الهندي [٩].

رابعا: ما يتفرع منه غيره، وهومذهب القفال والشاسي [١] .

خامسا: العمدة والسند، وهو مذهب الآمدي[٢]

سادسا: المرجع والمحتاج إليه, وهو مذهب فخر الدين الرازي [١] وسراج الدين الأرموي[٢]

قال الجرجاني[٣] الأصول جمع أصل وهو في اللغة عبارة عما يفتقر إليه، ولا يفتقر هو إلى غيره .والأصل: هو ما يبتني عليه غيره[٤] "

التعليقات على التعريفات:

يلاحظ في جميع ما ورد من التعريفات عدم التعارض وإنما وردت علاقة الشمول والعموم والخصوص بينها، حيث أن لأهل العلم مسالك مختلفة في تعريف كلمة الأصل لغويا، فمنهم من سلك مسلك إطلاق وعموم، ومنهم من سلك مسلك خصوص وجزئي، فبهذا تثبت العلاقة بين العموم والخصوص وبين الإطلاق والتقييد فلا تعارض بينها، إذ الهدف هو تعريف الأصل بمعناه الشامل الذي تدخل فيه كل الجزئيات .

رابعا: تعريف الأصول اصطلاحا: تدور معانيه بين المعاني الآتية:

أولا: الدليل[١] والمراد بالأصل هنا موافق لمعناه في اللغة على حد من عرفه بما يبنى عليه غيره، لأن الدليل يبنى عليه الحكم، فأصول الفقه: أدلته.

ثانيا: الراجح[٢]

ثالثا: القاعدة المستقرة [٣].

رابعا: المقيس عليه. [٤]

خامسا: المستصحب[٥]

المسلك الثاني: تعريف التفسير الأصولي باعتباره لقبا لفن معين:

يتميز الحد الاصطلاحي لأية مادة علمية بعدة خصائص، وهي: الشمول، والمنع، والجمع، وقد درج أهل العلم من الأصوليين أن يسلكوا في ذلك طريقتين مشهورتين هما: طريقة الإجمال، وطريقة التفصيل.

الطريقة الأولى: طريقة الإجمال: وهي تشتمل على وضع مصادر ومستقاة هذا العلم في المحدود على وجه التقعيد والإيجاز .وهي ما ذهب إليه بعض أئمة الشافعية في أسلوب التصنيف في الأصول كما هو ظاهر عند العلامة البصري أبي الحسين البصري في كتابه" المعتمد "في الأصول، وشواهد ذلك ظاهرة عند تناوله لتعريف أصول الفقه في اصطلاح الأصوليين .

الطريقة الثانية: طريقة التفصيل: وهي مسلك الجمع بين المصادر والأصول وأهم مباحث هذا العلم في التعريف، وهذه عادة كثيرين من المصنفين المتقدمين وتبعهم في ذلك كثير من المتأخرين وأغلب المعاصرين.

وعلى ضوء الخلفية السابقة يمكن تعريف التفسير الأصولي وفق الطريقتين المشهورتين كما يلي:

الطريقة الأولى: يعرف التفسير الأصولي

أولا: معرفة أصول وقواعد يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية العملية من معاني الآيات الكلية، على ضوء منهج الاجتهاد الأصولي.

شرح التعريف:

فقول الباحث " **معرفة** " نسبية تشمل علم ودرجات الإدراك، فيدخل العلم والظن في المحدود، وتشمل مدرسة المصوبة والمخطئة في الاجتهاد. ونسبة المعرفة المعنية في التعريف اصطلاحي، وحدها "العلم الاجتهادي النسبي" المعروف عند أهل الفن.

وهي نقيض الجهل ودركاته، فيشمل الجهل البسيط والمركب، كما يدخل في ذلك الرأي المجرد، أو التقليد الأعمى، والتعصب المطلق والنسبي، وكل ما ينفي العلم يدخل في إطار المذكور.

وقول الباحث: "**أصول وقواعد**" عبارة عن مجموعة القوانين والعرف الشرعي والمقاصد الكلية ذات صبغة ثابتة وقطعية أو ظنية, تكون صالحة للتأسيس والتفريع عليها في العرف الاجتهادي .وهذه الأصول والقواعد مستنبطة ومقننة ومؤلفة من تركيب لفظي

لهذا الفن، فهي مكونة من قواعد أصول التفسير وقواعد أصول الفقه، أو من أصل مفهوم أصول التفسير وأصول الفقه على وجه المقاربة والتقعيد، أو من توليد فكري بين العلمين على وجه تجديد اصطلاحي .فهي أصول وقواعد علمية استنباطية جديدة نسبية، ومصطلح علمي لهذا الفن الجديد.

وقول الباحث " **يتوصل بها** " أي من التوصل أو التوسل، وهي عبارة عن وظيفة تلك الأصول والقواعد المذكورة، فهي بمثابة الآليات أو الأسباب أو الشروط يثبت بها التوظيف والتحقيق المنظوري في إطار التنظير بتجاوز إلى الواقع الملموس، أو بمقاربات مفاهمية، أو يثبت بها تعلق السبب بالمسبب أو الشروط بالمشروط، فهي حلقة الوصل بين عملية الاجتهاد وثمرته، والتأصيل ثم التفريع.

وقول الباحث: " **استنباط** " من النبط, وهو أول ماء يخرج من البئر عندما يحفر، وهي عبارة عن عملية اجتهادية مقيدة ومشروطة في إطار عصف ذهني في الكشف عن الغوامض، والوصول إلى خفايا ولطائف دقيقة وراء معاني النصوص الشرعية في القرآن الكريم.

وقول الباحث: " **الأحكام الشرعية العملية** "عبارة عن مجموعة الخطابات الشرعية بالاقتضاء، الموجهة إلى افعال المكلف حقيقة أو حكما وكان مفادها الطلب أو الوضع .

وقول الباحث: " **الأحكام** " قيد يخرج ما لم يكن حكما من الخطابات الشرعية كالقصص والتقريرات والأخبار وغيرها مما لم يكن متضمنا لخصائص الأحكام.

وقول الباحث: " **الشرعية** " نسبة إلى الشرع وهي قيد آخر يخرج الأحكام غير الشرعية كالأحكام اللغوية أو الطبيعية أو العرفية.

وقول الباحث: " **العملية** " هي عبارة عما يتعلق بأفعال المكلفين من حيث الطلب أو الوضع، وهي قيد يخرج المسائل العقدية .

وقول ا الباحث: " **الكلية** " من الكل وهي ما تتصف بالعمومية والإطلاقات المجردة من قيد لفظي أو معنوي، وهي قيد يخرج ما من شأنه التخصيص والتقييد والاستثناءات.

وقول الباحث: " **من الآيات** " أي الآيات القرآنية, وهي عبارة عن منظومات لفظية مقدسة ذات مصدر رباني، وقطعية الثبوت، ودلاتها قطعية أصالة، وظنية نسبية، يتعبد بها قولا وعملا واعتقادا وتشريعا، وهي قيد آخر يخرج الخطاب الشرعي ذات مصدر نبوي لفظا ومعنى، أو معنى فقط.

وقول الباحث: " **على ضوء منهج الاجتهاد الأصولي** :"عبارة عن طرقتي أهل الأصول في تقييم وموازنة عملية الاجتهاد، ومسالك الاستدلال عند الأصوليين.

وطريقتا الأصوليين في تقييم وموازنة عملية الاجتهاد هما طريقة مدرسة المصوبة وطريقة مدرسة المخطئة، والتي سيتناولهما الباحث بالتفصيل في مكانهما المناسب إن شاء الله تعالى.

وعلى ضوء الخلفية السابقة يمكن القول أن المراد بـ " **التفسير الأصولي** "وفقا للتعريف السابق: مجموعة القوانين والأعراف الشرعية الثابتة يستعين بها المجتهد أو الناظر إلى كشف ما وراء معاني النصوص القرآنية الغامضة والخفية مما يتضمنها الخطاب الشرعي الموجه إلى المكلف أو من شأنه التكليف مستعينا بمنهج الأصوليين في الاستدلال والاستنباط .

ثانيا: علم يتوصل به إلى كشف الأحكام الشرعية العملية الإجمالية المستنبطة من معاني آيات القرآن الكريم، وفقا للضوابط الاجتهادية الأصولية .

شرح التعريف:

وقول الباحث: " **علم** " فيه إشارة إلى أن هذا الفن علم قائم بذاته له أصوله وضوابطه المعتبرة، وتصحيح لمن يزعم أنه ليس بعلم ومن ثم غير قابل للنظر فيه، والاجتهاد فيه، وهذا من نتائج بعض المزاعم الواهية مفادها أن علم التفسير توقيفي بدليل أن النبي صلى الله عليه وسلم قد فسر القرآن كاملا للصحابة رضوان الله عليهم، وأنه لا أحدا يستطيع أن يصل إلى فهم مراد الله تعالى من الآيات حقيقة أو حكما، ومن ثم يجب إمرار الآيات وفق ما ورد من المرويات والنصوص . ثم قالوا إن علم أصول الفقه قائم على أصول مدرسة أهل الكلام والفقهاء وأنه يجافي معنى قداسة النصوص الشرعية من جميع الوجوه، وأن واجب الأخذ به الاستدلال، ورمي البرهنة العقلية حياز فهم معاني النصوص ومن ثم كان الانشغال به ضرب من العبث العقلي فيجب تركه .

والجواب على ما ذكر من وجوه:

الوجه الأول: أن مسمى العلم عند أرباب العقلاء ما يصلح إطلاقه على كل ما يمكن تعلمه وتعليمه. وهو ذات أصل معرفي له مصادر ومباحث، وقواعد وضوابط، ومسالك اجتهاد وطرق تصنيف وتقييم وتقويم، وما كان هذا وصفه يصح إطلاق مصطلح– العلم –عليه، ومن ثم فعلم التفسير من العلوم المتميزة بتلك الخصائص فدعاوى عدم علميته فاسدة الاعتبار ومرفوض عقلا وشرعا.

الوجه الثاني: دعوى توقيفية علم التفسير بحجة قداسة النصوص التي تتضمنه، يرد عليها بعدم تعلق مفهوم قداسة النصوص بمفهوم التوقيفية من جميع الوجوه، إذ لا التلازم المطلق بين المفهومين شرعا وعقلا، فالقداسة المستفادة من النصوص راجعة إلى عين النصوص أي تلك الألفاظ الربانية بمعنى وصفية ربانية المصدر من صفة الكلام المتعلقة بآيات القرآن الكريم، وهذا خلاف طبيعة معاني تلك النصوص فمنها ما هي توقيفية ومنها ما تكون اجتهادية حسب محتوى ومضمون تلك الآيات . وموضوع علم التفسير يتعلق بمحتوى تلك المعاني المتضمنة في تلك النصوص .إذا فدعوى توقيفية علم التفسير بحجة قداسته بهذا المفهوم غير مسند إلى دليل شرعي ومنطقي، ومن ثم هي دعوى باطلة فيجب دحضها ورميها.

الوجه الثالث: دعوى أن النبي صلى الله عليه وسلم فسر القرآن الكريم كاملا للصحابة رضوان الله عليهم مطلب خبري يفتقر إلى سند قطعي للإثبات، بدليل وجود تلازم نسبي بين مفهوم التوقيف والدلالة القطعية من وجوه، لأن مفاد التوقف انتظار الدليل قبل الشروع في العمل، فيستفاد من ذلك علم مخصوص بطبيعية توقيفية العبادة وهو اليقين فيكون نسبية قطعية، ولأن ما ثبت بالقطعي لا يدرأ إلا بالقطعي الآخر، وهو ثبوت خاصية البيان واليسر المتلازمين في فحوى خطاب التدبر المأمور به في أيات القرآن الكريم وهو قطعي، وقطعية تواتر لفظي ومعنوي المستفاد بخصوص تقرير أصل كلي في دلالة التفهيم من مبدأ لغوي " أن اللغات وضعت للإفهام "والقرآن نزلت باللغة العربية والخطاب موجه إلى الأمة العربية أصالة والأمة البشرية تبعية، وقد جرت في عرف الفصاحة مجافاة التعقيد والإبهام في التعبير والخطاب، ومن ثم كان من المعقول أن تجري معاني آيات القرآن الكريم وفق عرف عربي ومن ثم تكون مفهوما لديهم على وجه السلاقة والإلهام، ومن ثم كانوا في غنى عن سؤال عن كل شيئ ورد في القرآن الكريم.

ثم إن ما وردت من بعض سؤلات بعض الصحابة لبعض معاني الآيات دليل على ما ذكر الباحث إذ أنه لو سبق بيانه على نسق ظاهري لسبق به العلم، ومن ثم ثبت عدم البيان المسبق وعرف عدم أصلية البيان ولو كان ذلك أصلا لاختلت قاعدة " لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة "وهذا منزه في حق مقام الشرع والنبوة.

الوجه الرابع: دعوى أنه لا أحدا يستطيع أن يصل إلى فهم مراد الله تعالى من الآيات حقيقة أو حكما، هذه الدعوى تتعارض مع مبادئ عامة ومقاصد كلية للشريعة الإسلامية والتي تنص على أن النصوص الشرعية مفصلة ومبينة ويقتضي ذلك

حصول العلم والفهم بمراد الله تعالى من الآيات، ثم إن وظيفة الأنبياء والرسل والعلماء من بعدهم بيان من أجملت في بعض النصوص، وأن الأصل في الأحكام الشرعية التعليل ويلزم من ذلك وضوح المقاصد الشرعية والغايات من الأحكام، ووضوح المعاني الموصلة إلى معرفة مراد الله تعالى من باب الأولى، ثم إن مراد الله تعالى من النصوص مصطلح يصدق عليه ما توصل إليه المجتهد وفقا للضوابط العلمية الاجتهادية ما لم يظهر خلافه، لأن تكليف المجتهد أو الناظر إصابة مراد الله تعالى من الأحكام حقيقة أي بمعنى الوصف الذاتي واللغوي للمصطلح أمر عسير وعبث قولي ومستحيل.

وقد يكون الهدف من وراء هذه الدعوى سد ذريعة التقول على الله تعالى بتفسير كلامه سبحانه بالرأي المجرد، ومن ثم سد جميع منافذ توصل إلى ذلك ومن ثم تقييد تفسير القرآن الكريم بالمأثور حتى يسلم الجميع من الوقوع في المحظور .والجواب على تلك الدعوى يتمحور في توظيف مقاصد الشريعة في النهي الوارد في الكلام في الدين بالرأي، حيث ثبت أن المقصود بذلك النهي الكلام في الدين بالرأي المجرد، والإفتاء من دون تأهل علمي ومخالفة المنهج العلمي المقرر عند أصحاب هذا الفن, والله أعلى وأعلم.

وقول الباحث: " **كشف** " وهو إزالة الغطاء في العرف اللغوي, واستعيرت هنا إشارة إلى عملية إجتهادية ذهنية تهدف إلى إزالة الخفاء الملازم للطائف العلمية الدقيقة في معاني و فحوى النصوص ومقاصدها.

ودور المجتهد أو الناظر هنا هو تقرير الأحكام المستنبطة من النصوص بوسائل التحقيق والتنقيح لتتم عملية التفريع والمقايسة عليها، وهذا ضرب من أضرب الاجتهاد الأصولي المعروف، له مسلكه في علم العلة أو التعليل، فثبت بذلك أن عملية الاجتهاد في التفسير الأصولي تدور بين استنباط الأحكام أصالة وبين التفريع على تلك الأحكام المستنبطة ثانيا.

وقول الباحث " :**الأحكام الشرعية العملية الإجمالية**" عبارة عن مجموعة الخطابات الشرعية بالاقتضاء، الموجهة إلى المكلف حقيقة أو حكما وكان مفاده الطلب أو الوضع .

وقول الباحث: "**الأحكام**" قيد يخرج ما لم يكن حكما من الخطابات الشرعية كالقصص والتقريرات والأخبار وغيرها مما لم يكن متضمنا لخصائص الأحكام.

وقول الباحث: "**الشرعية**" نسبة إلى الشرع وهي قيد آخر يخرج الأحكام غير الشرعية

كالأحكام اللغوية أو الطبيعية أو العرفية.

وقول الباحث: " **العملية** " هي عبارة عما يتعلق بأفعال المكلفين من حيث الطلب أو الوضع، وهي قيد يخرج المسائل العقدية.

وقول الباحث: " **الإجمالية** " من الإجمال وهو نقيض التفصيل، وهي ما تتصف بالعمومية والإطلاقات المجردة من قيد لفظي أو معنوي، وهي قيد يخرج ما من شأنه التفصيل والتقييد والاستثناءات.

وقول الباحث: **المستنبطة من القرآن الكريم:** والمراد بالمستنبطة أي من الاستنباط وهو من النبط, وهو أول ماء يخرج من البئر عندما يحفر، واستعيرت لتدل على عملية اجتهادية مقيدة ومشروطة في إطار عصف ذهني في الكشف عن الغوامض، والوصول إلى خفايا ولطائف علمية دقيقة وراء معاني النصوص في القرآن الكريم، ولفظ القرآن الكريم قيد يخرج كل استنباط خارج النصوص القرآنية، فالتفسير الأصولي لابد من جهد ذهني عميق ويكون في دائرة كشف المعاني الغامضة واللطائف العلمية الدقيقة من آيات القرآن الكريم.

وقول الباحث: **وفقا للضوابط الاجتهادية الأصولية:** بيان أن الاجتهاد في التفسير الأصولى لا بد من جريانه على مسلك الاستدلال الأصولي، وهذا مستفاد من ارتباط العلمين من حيث التركيب اللفظي وهما التفسير وأصول الفقه، وصيرورته علما مستقلا مكونا من علمين مستقلين، حيث أصبح أصول الفقه ركنا محوريا من ركني هذا العلم .وهذا قيد يخرج كل ما توصل إليه المفسر أو الأصولي من اللطائف العلمية المستنبطة من النصوص القرآنية بغير منهج استدلال أصولي، فهو غير معتبر .حيث أن الضوابط الاجتهادية الأصولية بمثابة المعايير العلمية توضع عليها اجتهادات المجتهدين المفسرين لمعرفة مدى موافقتها للمنهج المقرر لدى أصحاب الفن .فكل اجتهاد يخالف المنهج المقرر عند أصحاب الفن مرفوض وغير مقبول.

الطريقة الثانية:

أولا: علم بأصول وقواعد يتوصل بها إلى كشف الأحكام العملية المستنبطة من المعاني الكلية لآيات الأحكام، وكيفية التفريع عليها، وبيان المقاصد الكلية من الآيات والسور وتقرير دلالتها على الأحكام الفرعية، وأحوال المجتهدين من المفسرين والأصوليين.

شرح التعريف:

وقول الباحث: **آيات الأحكام العملية:** المراد بها الأحكام الفقهية التي تضمنتها الآيات

التي تم استنباطها أو كشفها عبر إعمال منهج الاستدلال الأصولي، وهذا واضح في التعريف أن هذا الفن يعتني بالاستنباط أو الكشف للأحكام الفقهية التي تضمنتها الآيات فهو تفسير نوعي خاص من جنسه من جانب عموم أنواع التفاسير, بل أخص من جانب خصوصية نوعية من ناحية أنها تفسير أصولي فهو بهذا أخص أنواع التفسير وأكثرها عمقا ودقة .وهذا يشير إلى خاصية من خصائص هذا الفن حيث أنه يعتني في المقام الأول استنباط عموم معاني الآيات الكلية من جهة ثم كشف الأحكام الفقهية التي تضمنتها الآيات من جهة أخرى وهذا يدل على أخص وظائف هذا الفن وليس قيدا .

وقول الباحث: **وكيفية التفريع عليها:** والمراد به بذل مزيد من الجهد الذهني بعد التأصيل للمعاني والأصول والكليات المستنبطة من النصوص القرآنية ومحاولة تنزيل تلك المعاني على الجمل والألفاظ المشابهة، ومشاركة وتعميم أحكام تلك النصوص المستنبطة وتعديتها إلى أحكام النصوص القرآنية الأخرى المشابهة وهذه العملية لابد من الاستعانة بالمنهج الأصولي في تحقيقها والإصابة فيها، وتوخي مراعاة مقتضى التفريع على الأصول حتى لا تختلط أصول مدرسة بفروع مدارس أخرى.

وقول الباحث: **وبيان المقاصد الكلية من الآيات والسور:** المراد بالمقاصد الكلية للآيات والسور هي مرامي الشارع العام، والغايات العظمى من جنس ونوعية موضوع تلك الآيات، ونسبية السور، وهذا يكون معلوما للمجتهد والناظر بالاستعانة بدليل السبر والتقسيم لجميع أنواع تلك الآيات في ذات الموضوع، والقاسم المشترك بين خصائصها، والموازنة بين محكمها ومتشابهها، وتحكيم الظروف المحيطة بنزول تلك الآيات والسور وغيرها, وهذه كلها يضعها المجتهد أو الناظر في الحسبان عند صياغته وتقعيده للمقاصد الكلية للآيات والسور.

وهذا ضرب من أضرب الاجتهاد في هذا الفن، حيث تظهر فيه مهارة المجتهد أو الناظر في براعة والإبداع في التقعيد، وهو من أوعر مسالك الاجتهاد في هذا الفن، ولا يبرع فيه إلا المجتهد الأصولي الفذ الجهبذ الذي انتهت إليه الإمامة في المذهب أو الناظر الناقد الذي فتح الله عليه من فتوحات حكمته ورحمته.

وقول الباحث: **وتقرير دلالتها على الأحكام الفرعية:** والمراد بذلك بيان العلاقة بين أصول المعاني والأحكام الكلية وبين فروعها الجزئية, وهو عملية اجتهادية دقيقة يصدق إطلاق تحقيق المناط عليها موازيا لمباحث علم العلة في القياس الأصولي، فيحتاج فيها المجتهد أو الناظر إلى مزيد من الإمعان ومبالغة التدقيق لخصوصية

موضوعه، حيث أنه متعلق بكلام الله جل وعلا الذي يتميز بخاصية القداسة التي توحي بتوخي الحذر من الوقوع في محظور التقول على الله تعالى من دون علم وبصيرة، أو القول بالتشهي ومجانبة الصواب.

ومن هنا تظهر أهمية المنهج الأصولي في الاستدلال والاجتهاد حيث يمثل المعيار الذي يستعين به المجتهد في السير على هذا الطريق، ويساعده في تقييم الآراء ومن ثم تقويم ما يحتاج منها إلى التقويم حتى يسلم المجتهد من الزيغ وينجو من الانحراف والضلال.

وقول الباحث: وأحوال المجتهدين من المفسرين والأصوليين: المراد به أنه من وظائف هذا العلم وأهدافه وضع منهج علمي يساعد على التعرف على مناقب وطبقات المجتهدين من المفسرين والأصوليين، ومعرفة مدارسهم، ويوضح الضوابط العلمية في التعامل معهم، ومعرفة الموثوقين بعلمهم من غيرهم، ومعرفة منهج تقييم آرائهم وتقويمها على علم وبصيرة .وهنا تتأكد ضرورة مخالطة أهل العلم في مجالستهم والاستئناس بكتبهم ليحصل الاندماج الوجداني الحقيقي بين العالم والمتعلم، حتى يصل المجتهد الناشئ والناظر المبتدئ إلى درجة التقمص الوصفي بين السابق واللاحق، فينضم الخلف إلى زمرة السلف فيترقى المقلد إلى مستوى الناظر الناقد والمجتهد الراسخ في تحصيل ملكة الإدراك والاستنباط والاجتهاد بفهم مرامي ألفاظ المجتهدين السابقين، وتتكون لديه شخصية علمية استقلالية يستطيع بها التكلم بلغة الفقه والأصول, ويكون قادرا على فهم مراد الشارع من النصوص استقلالا فيحصل لديه الذوق الفقهي والأصولي المنوط ببلوغ مرتبة الاجتهاد، فيصير ناظرا بارعا أو مجتهدا فذا ينفرد بالفتوى ويستدرك على المجتهدين الأوائل على علم وبصيرة.

ومما يدخل في هذا الباب ما يجده المصنف لائقا بهذا الفن الجديد من وضع بعض مصطلحات علمية مهمة ينفرد بها هذا العلم الجديد، وذلك لإرساء قواعده وتثبيت أصوله، وبرهنة منهجه، وتقريبه للناشئين والمجتهدين، وذلك من أجل توضيح معالم هذا العلم وتمييزه عن بقية العلوم الإسلامية المتشابهة، هذا ولقد حاول الباحث احتذاء أصحاب الفضائل من المجتهدين في العلوم الإسلامية الشتى في وضع مصطلحات علمية توضيحا لمحتوى هذا العلم ومنهجا معياريا لقبول مرويات وآراء اجتهادية فيه، مع ذكر أحوال المجتهدين فيه وطبقاتهم، مشيرا إلى ذلك بالرموز الحرفية الاصطلاحية مبينا ذلك في مبحثه المستقل .

التقريب والتحرير بين التعريفات:

أورد الباحث في وضع حد لمفهوم التفسير الأصولي ثلاث تعريفات وسلك في ذلك مسلكين، مسلك اجمال وتفصيل منتهجا في ذلك منهج أهل الأصول في سبر وتقصي الطرق العلمية عند المجهدين في وضع حد أو تعريف للمعرف أو المحدود، وذلك يرجع إلى منهجية السلف في تأصيل واستيعاب لجميع ما ذكر في باب من أبواب العلم، ثم المناسبة لطبيعة خاصية المادة العلمية التي بأيدينا "التفسير الأصولي " يلجأ الباحث إلى منهجية استقرائية مستفادة من طريقة التركيب اللفظي والتجزء الإفرادي، والتأسيس التقعيدي الاصطلاحي، فهي مادة معقدة بطبيعتها الاصطلاحية من حيث الوضع اللقبي، ومتشعبة من حيث التركيب اللفظي، فتتطلب بذلك اختيار منهجية علمية مناسبة للتأصيل والتقعيد.

فالمسلك الإجمالي: ينبه عن طريقة التأسيس التقعيدي الاصطلاحي للتفسير الأصولي من حيث صيرورة اللفظين لقبا لفن معين من خلال تأسيس القواعد الأصولية الهادفة لوضع منهجية علمية تضبط المعاني الكلية الآيات القرآنية من خلال تفسير القرآن الكريم، وتأسيس معايير علمية لموازنة الآراء الواردة في مجال التفسير الأصولي للوقوف على المقبول منها والمرفوض ودرجات كل منهما . وهذا أشبه بطريقة وضع الحد للمادة العلمية، حيث يعتني بالجانب الفلسفي للمحدود ولا يتطرق لحيثيات محتوى المادة العلمية.

والمسلك التفصيلي: يشير إلى طريقة التركيب اللفظي والإفراد من جهة، وإلى طريقة الشمول والمنع والجمع لمحتوى مادة التفسير الأصولي من حيث أنه يهدف إلى وضع المادة في حصن رزين حاجز عن كل ما يمكن أن يشوب مع مشتملات المعرف حيث أنه يشتمل على عدة محترزات لفظية تفيد المادة العلمية اختصاصات التعريف العلمي من حيث أنه شامل لجميع محتوياته، مانع عن كل ما يخالفه، جامع لجميع مفرداته، وهي ما تكسب هذه المادة القوة العلمية الاستقلالية وتستحق وصفية الجدية في التأسيس والتركيب .

المطلب الثالث: منهجية التفسير الأصولي

إن طبيعة التركيب الوصفي لهذه المادة العلمية تتطلب أولا بيان طبيعة منهج علم التفسير وعلم أصول الفقه من حيث التلقي والاستدلال، ثم توضيح طبيعة العلاقة بينهما ومدى تأثير المنهجين استقلالا ومندمجا على فلسفة المنهج المتحصل عن طريق الاندماج في فن التفسير الأصولي.

منهج علم التفسير:[1] اختلفت الآراء وتباينت الأنظار حول انتشار المدارس التفسيرية

بين المدن الإسلامية: مكة، ومدينة، وكوفة، وبصرة وغيرها في الفلسفة الأساسية التي أدت إلى تأسيس تلك المدارس، ولكن المهم التركيز على المبادئ المشتركة والمختلف فيها من أجل إمكان تحديد طبيعة عقلية اجتهادية المدرسة المعولة عليها في طرق الاستنباط والاستدلال [٢]

هذا، ويغلب على طبيعة الاستنباط والاستدلال في علم التفسير المنهج التقريري والنقلي، وهو القاسم المشترك بين جميع المدارس التفسيرية، وهذا مستفاد من منهجي التفسير المشهورين: وهما منهج التفسير بالمأثور، ومنهج التفسير بالرأي[٣]، حيث أن طبيعة النقل واضحة في الأول، والثانية تشتمل على الآراء المبرهنة بالأدلة النقلية والعقلية المقيدة وذلك بطبيعة قداسة المحتوى ومضمون كلام الله جل وعلا الذي هو موضوع القرآن الكريم .وهذا ثبت به الوصف التقريري، وثبت به المنهج التقريري النقلي لعلم التفسير على وجه العموم .

منهج علم أصول الفقه: [٤]يعتمد المنهج الأصولي أصالة على أساس فكرة المقاربات والافتراضيات ويبرهن لهذا الأساس أسس فلسفة مدرستي الأصول وهما مدرسة المتكلمين ومدرسة الفقهاء[٥]، حيث أن الأولى تعتمد على تأصيل الأصول والقواعد ومن ثم التفريع عليها فهذا ظاهر في إثبات المنهج الافتراضي من خلال وضع المقدمات ومن ثم التأسيس عليها . وأما منهج الفقهاء فيعتمد المنهج ذاته على تقريب فروع المذهب للأصول والأدلة[٦]، هذا وحصل أخيرا المنهج التقاربي بين المنهجين حيث أصبحا منهجا واحدا كما هو ظاهر في مؤلفات المعاصرين في مجال علم أصول الفقه وذلك أوضح دليل لإثبات المنهج التقاربي لعلم أصول الفقه حيث استخدم المنهج ذاته للدمج بين المدرستين ظاهرهما التباين في المأخذ والاستدلال.[٦]

والقاسم المشترك بين المنهجين هو المنهج التقريري والافتراضي بحيث يمثل منهج التفسير الأصولي من حيث التركيب الوصفي، ويضاف إلى ذلك منهجا جديدا باعتباره لقب لفن جديد له أسسه ومبادئه وضوابطه .وهذا ويمكن القول بأن طبيعة المنهج الذي سيقرره الباحث لهذا الفن الجديد هو المنهج المزدوج بين التركيب واللقبي وهو المنهج التقريري والمناسبة .

والعلاقة بين المنهجين أن بينهما عموم وخصوص فمن جهة العموم فإن المنهج التركيبي أخص من المنهج اللقبي والأخير أعم، وحيث أن الأول يشير إلى منهج العلمين استقلالا، حيث يتم استخدام كل واحد في مجاله المناسب ولا يحسن استبدال واحد بآخر, وهو غير مناسب للثاني حيث أنه أوسع نطاقا من الأول وذلك لأنه أكثر

عمقا ودقة من الإثنين استقلالا فبهذا يحتاج الباحث إلى منهج أكثر دقة على الوجه التقرير والمناسبة .حيث لم ير الباحث منهجا علميا في إطار الاستدلال أكثر عمقا ودقة من هذا المنهج " المنهج التقريري والمناسبة ."

ومنهجية التفسير الأصولي: [1] عبارة عن مجموعة من القواعد والأساليب والطرق المقررة في هذا الفن للوصول إلى إثبات أو نفي مقدمة أو نتيجة علمية محددة، فهي معايير علمية محددة وموضوعة لتحديد مدى مقبولية الآراء الاجتهادية أو رفضها في التفسير الأصولي.

فهي عملية ذهنية تهدف إلى وضع الآراء والاجتهادات العلمية في التفسير الأصولي عند المجتهدين في قالب علمي بحيث يمثل قالب الميزان للتقييم والتقويم والتوجيه والملاحظة للآراء، فوجود الطرق العلمية المختلفة عند العالم الواحد يختار المناسب منها في حدود العلاقة التناسبية بين المسائل المختلفة وطريقة دراستها في باب من أبواب العلم، وكذا المناهج المتباينة في المدارس الاجتهادية المختلفة عند العلماء ينبغي أن تكون لها مسلكا علميا موحدا تحد جميعها وتحكم مسالكها حتى تكون للآراء مرجعية علمية موحدة، وللاجتهادات ميزان مقرر.

فهذه المنهجية تتميز بخصوصية صرفة, وهي مستفادة من طبيعة التركيب اللفظي الإفرادي والتأسيس التقعيدي الاصطلاحي لهذه المادة العلمية، فهي خليط بين منهج التلقي المستفاد من طبيعة المنهج التقريري للتفسير ومن طبيعة المنهج التقاربي والافتراضي للاستدلال المستفاد من طبيعة منهج أصول الفقه، فبهذا تتكون ازدواجية المنهج لهذا الفن فليس منهجيا تلقينيا صرفا ولا عقليا خالصا .فبهذا يمكن القول بأن منهجية التفسير الأصولي ليست منهجا متعارفا عليه من قبل حيث أنه لا يشبه منهج المفسرين خالصا وليس منهجا أصوليا صرفا. والله أعلا وأعلم.

تمت بحمد الله وتوفيقه ورحمته.

الخاتمة: وتشتمل على نتائج وتوصيات:

النتائج: توصل الباحث من خلال تناول موضوع هذا البحث إلى الآتي:

١-توجد العلاقة بين علم التفسير وعلم أصول الفقه، وهي علاقة تكاملية.

٢-تتفاوت درجات الإدراك عند المجتهدين بخصوص الأحكام المستنبطة من النصوص القرآنية وذلك راجع إلى مدى تمكن العالم المجتهد واستيعابه لمنهجية الاجتهاد في فن التفسير الأصولي.

٣-منهجية الاجتهاد في التفسير الأصولي هو المعيار العلمي في موزانة مدى مقبولية

آراء المجتهدين في هذا الفن.

٤-يتبنى الباحث مدرسة المصوبة في تقييم آراء المجتهدين بدليل قوتها وأكثرها مناسبة في فقه موازنة الأدلة.

٥-تحقيق وحدة مقاصد معاني الآيات القرآنية مستند إلى الاستدلال النظري ويمكن الاستعانة بمنهجية التفسير الأصولي لإثبات ذلك.

٦-لا يوجد التعارض بين المقاصد الكلية والجزئية لمعاني الآيات وعند تخيل ذلك يصار إلى تحكيم منهجية التفسير الأصولي.

٧-لا ينسب رأي إلى مدرسة أو عالم مالم يتم إثباته بالطرق المقررة للإثبات في منهجية التلقي والاستدلال في منهج التفسير الأصولي.

التوصيات:

١-دعوة الباحثين إلى مزيد من العناية بكلام الله جل وعلا وخاصة في أهم مجالاته علم التفسير.

٢-ترغيب العلماء المفسرين بالعناية المناسبة بالعلوم المتعلقة بعلم التفسير خاصة في مجال الاستنباط الاستدلالي من أجل تقوية الملكة الاستنباطية ومجانبة كثرة الأخطاء في الاجتهاد والفتوى.

٣-إعلام الأمة الإسلامية بوجود مسيس الحاجة إلى الرجوع الى أهل العلم والفتوى في أمور الدين.

---

(١) سورة النحل ٨٥.

(٢) سورة يوسف ٧٦.

(١) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية, أبي نصر إسماعيل بن جماد الجوهري, تحقيق د. محمد محمد تامر, دار الحديث القاهرة, ٢٩ م، ص ١١٧٢ مادة نهج.

(٢) Gérard Durozoi, André Roussel Nathan: Dictionnaire de philosophie, Imprimé en France par I.M.E, ٢٠٠٣, p٢٥٩

(٣) نسيمة ربيعة جعفري: الدليل المنهجي للطالب في إعداد البحث العلمي المذكرة، الرسالة، الأطروحة، كل التخصصات-، ديوان .٨٥م، ص٢٠٠٦المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجازئر،

(٤) صلاح الدين شروخ: ن ٣ يّ منهجية البحث القانوني للجامعي-علوم قانونية، علوم اجتماعية- ، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة .٩٢م، ص٢٠٠٣الجازئر، .٩٢م، ص٢٠٠٣.

(٥) عبد الرحمن بدوي: مناهج البحث العلمي، وكالة المطبوعات, الكويت, ١٩٧٧, ص ٣.

(٦) مصطفى عمر التير: مقدمة في مبادئ وأسس البحث الاجتماعي, منشوارت الجامعة المفتوحة، طاربلس-ليبيا ١٩٩٥م, ص: ٢٢.

(١) مدارس ومناهج, د. فوزية زنقوفي, ص ١٠.

(٢) نسيمة ربيعة جعفري: مرجع سابق, ٨٥ – ٨٦.
(٣) نسيمة ربيعة جعفري: مرجع سابق, ٨٥ – ٨٦.
(٤) عبد الباسط عبد المعطي: البحث الاجتماعي محاولة نحو رؤية نقدية لمناهجه وأبعاده–، دار المعرفة الجامعية، الاسكند رية .٢٣م، ص١٩٨٥,مصر
(٥) بلقاسم سلاطنية، حسان الجيلاني: محاضرات في المنهج والبحث العلمي، ط ديوان المطبوعات الجامعية، الجازئر، ٢٠٠٩م .ص ٢٦.
(١) مصطفى عمر التير: مقدمة في مبادئ وأسس البحث الاجتماعي, ٢٢م، ص١٩٩٥, منشوارت الجامعة المفتوحة، طاربلس–ليبيا ١٩٩٥م, ص: ٢٣.
(١) الصحاح تاج اللغة – لأحمد عبد الغغفور عطار مرجع سابق ص ٧٨١.
(٢) القاموس المحيط, مجد الدين محمد يعقوب الفيروز آبادي, مؤسسة الرسالة, بيروت لبنان, ط: ١٩٨٦، ج: ٢ ص: ١١٠.
(٣) لسان الغرب, أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي, دار صادر – بيروت لبنان ط: ١٩٨٦ م ج ٦ ص ٣٦١ .
(٤) التفسير والمفسرون, محمد حسين الذهبي، ج ١ ص ١٥.
(٥)) التفسير العلمي للقرآن في الميزان, أحمد عمر أبو حجر, دار قتيبة, بيروت دمشق, ط: ١
(٦) المفصل في علم العربي، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، دار الجيل بيروت، ج ٢ ص ١٥٥.
(٧) تفسير القرآن بالقرآن, سعاد كوريم، ص ٨٤.
(١) معجم التعريفات للعلامة علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني, ص ٥٧.
(٢) تفسير القرآن بالقرآن, سعاد كوريم، ص ٨٥.)
(٣) هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين, أبو حيان الأندلسي الغرناطي, النفري، الجياني، وقد صرح أبو حيان أنه من جيان حيث قال: كان أبي من جيان". وذكر الذهبي أنه ينسب إلى جده لأبيه فيقال له: الحياني، فهو الغرناطي المولد والنشأة, الجياني الأصل, الأندلسي الانتماء، المصري الديار. ينظر: نكت الهميان (٢٨٠ – ٢٨٦) والوافي بالوفيات (٥| ٢٧٧ – ٢٨١) نفح الطيب (٢| ٥٣٥ – ٥٨٤), و الإحاطة في أخبار غرناطة (٣|٤٣ – ٦٠) ومعرفة القراء الكبار (٣٨٧)
(٤) البحر المحيط, أبو حيان الأندلسي, ج ١ ص ١٣
(٥) هو الإمام العلامة بدر الدين أبو عبد الله محمد **بن عبد الله بن بهادر الزركشي**، لفقيه الأصولي, المحدث المفسر, المصنف المحرر, المناهجي الشافعي المذهب، التركي الأصل، المصري المولد والوفات.مولده: وقد اتفقت المصادر التي ترجمت للإمام بدر الزركشي على أن مولده كان في مصر سنة ٧٤٥هـ الموافق لسنة ١٣٤٤م دون ذكر اليوم والتأريخ تحديدا، وقد قال الحافظ بن حجر العسقلاني في " أنباء الغمر" ولد بعد الأربعين ثم رأيت بخه سنة خمس وأربعين وسبعمائة للهجرة. ينظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة, عالم الكتب، بيروت، ط ١ ت ١٤٠٧هـ ج ٣ ص ١٦٧ – ١٦٨.
(٥) البرهان في علوم القرآن, برهان الدين الزركشي, ج ١ ص ١٣
(٦) فتح البيان في مقاصد القرآن, صديق بن حسن القنوجي، إدارة إحياء التراث الإسلامي, قطر, ج ١ ص ١٢ (٧)

(١) هو محمد الطاهر بن الشيخ محمد بن الشيخ محمد الطاهر بن الشيخ محمد بن الشيخ محمد الشاذلي بن العالم الصالح عبد القادر بن العالم الزاهد الولي الصالح **الشيخ محمد ابن عاشور**، وهو من أشراف الأندلس، ولد في ضاحية ((المرسي) الجميلة قرب العاصمة التنوسية, على بعدعشرين كليومترا منها. ينظر: محمد الطاهر ابن عاشور علامة الفقه وأصوله والتفسير وعلومه، إياد خالد الطباع، دار القلم دمشق، ط ١ ٢٠٠٥م.

(٢) التحرير والتنوير, ابن عاشور, ج ١ ص ١١

(٣) قضايا إنسانية في أعمال المفسرين، د . عفت الشرقاوي، دار النهضة العربية, بيروت لبنان، ط: ٢ ١٩٨٠م, ص ١١.

(٤) قراءة تطورية في مفهوم التفسير, عمر حيدروسي/ جامعة باتنة/ ص ٤٠١. (١١)

(١) سورة إبراهيم الآية: ٢٤

(٢) المهذب في علم أصول الفقه المقارن تحرير لمسائله ودراستها دراسة نظرية تطبيقية, الأستاذ الدكتور عبد الكريم بن علي بن محمد النملة, الأستاذ في قسم أصول الفقه بكلية الشريعة بالرياض, جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية, مكتبة الرشد الرياض، الطبعة الأولى, ١٤٢٠ هـ ١٩٩٩م, ج ١ ص ١١ – ١٢

(٣) المرجع السابق, نفس الصفحة.

(٤) عثمان بن عبد الله نام الدين الخطابي: فاضل حنفي, يعرف بمولانا زاده، له مصنفات:، منها حاشية على التلويح – للتفتزاني – في أصول الفقه.

(٥) محمد بن علي بن الطيب, **أبو الحسين البصري:** شيخ المعتزلة في عصره، وأحد أئمتهم الكبار، وأحد الأئمة في علم أصول الفقه، والكلام. ولد في البصرة, وسكن ببغداد, يقرئ الاعتزال وغيره، بها, له حلقة كبيرة .وصفه ابن العماد بأنه: " كان من أذكياء زمانه", وقال ابن حلكان فيه:: " كان جيد الكلام, مليح العبارة, غزيرة المادة, إمام وقته".

(٦) إبراهيم بن أحمد بن محمد مجد الدين الإيجي أو الإيكي: من المشتغلين بعلم الكلام . مسبته إلى " إيج" . له في أصول الفقه " معراج الوصول في شرح منهاج الأصول.

(٧) **محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني:** إمام مجتهد, من أئمة المسلمين المتأخرين, مفخرة اليمن بلا جدال، من أوعية العلم الشرعي والعربي، طبقت شهرته الآفاق, العلامة النظار الجهبيذ, الذي أتى بما نال به الإعجاب والتقدير زعامة, وإقداما وتحريرا, واطلاعا، ونقدا.

ولد يوم الإثنين الثامن والعشرين من شهر ذي القعدة بهجرة شوكان (وهي قرية من قرى السجامية: إحدى قبائل خولان) ونشأ بصنعاء فقرأ القرآن على جماعة من المعلمين, ثم حفظ مجموعة كثيرة من كتب العلم، في فنون شتى . ثم شرع في طلب العلم, وان أثناء لبه للعلم يدرس لتلامذته ما أخذ من مشايخه، فإذا فرغ من كتاب قراءة, أخذ عنه تلامذته، وكان في أيام قراءته على الشيوخ وإقرائه لتلامذته يفتي أهل مدينة صنعاء, بل ومن وفد إليها .ولي قضاء مدينة صنعاء سنة تسع ومائتين وألف هجرية بعد موت قاضيها له مصنفات كثيرة بلغت مائة وأربعة عشر عنوان كتب، منها: " إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق في علن الأصول" في أصول الفقه، وهو من الكتب المعتمدة في تدريس ودراسة علم أصول الفقه, ومن الكتب النافعة فيه المختصرة . توفي الشوكاني – رحمه الله تعالى – في صنعاء

(٨) محمد بن أبي بكر بن أحمد بن حامد، أبو الثناء, سراج الدين الأرموي, الأذربيجاني: الدمشقي: فقيه شافعي, من العلماء بالمنطق, والأصول وغيرهما . ولد في مدينة أرمية ونشأ بها, وتلقى بها علوما, ثم رحل إلى الموصل, ونزل عند أحد علمائها, وهو كمال الدين موسى بن يونس بن

منعة الكردي، فأخذ عنه ولازمه مدة، ثم رحل إلى مصر وزارها وغيرها .... ثم استقر في قونية حيث اشتغل بالتدريس والقضاء, إذ صار قاضيا, ثم قاضي القضاة . وفيها أخذ عنه صفي الدين الهندي, وبقي صاحب الترجمة مقيما بقونية مدرسا, وقاضيا إلى أن توفي بها – رحمه الله تعالى. أثنى عليه الأئمة الاعلام, والفقهاء الأعيان ووصفوه بالألقاب العلمية الشريفة السامية البليغة المرموقة. له مصنفات, منها " التحصيل من المحصول" وهو كتاب اختصر فيه كتاب المحصول في أصول الفقه" للعلامة فخر الدين الرازي. وكتاب "التحصيل

(٩) **محمد بن عبد الرحيم بن محمد الأرموي**، أبو عبد الله, صفي الدين العندي: فقيه شافعي أصولي. ولد في الهند في ربيع الآخر, وأخذ عن جده لأمه,وخرج من بلده دهلي في شهر رجب سنة سبع وستين وستمائة (٦٦٧ هـ) وقدم اليمن فأكرمه المظفر, وأعطاه تسعمائة دينار، ثم حج, فأقام بمكة ثلاثة أشهر، ورأى بها ابن سبعين, وسمع كلامه، ثم دخل القاهرة سنة إحدى وسبعين وستمائة (٦٧١ هـ) ودخل البلاد الرومية . أثنى عليه العلماء والأئمة, قال ابن السبكي في وصفه:" المتكلم على مذهب الأشعري، كان من أعلم الناس بمذهب الشيخ أبي الحسن، وأدراهم بأسراره، متضلعا بالأصلين". توفي رحمه الله تعالى – بدمشق ليلة الثلاثاء السادس والعشرين من صفر، ودفن بمقابر الصوفية. كان قد وقف كتبه بدار الحديث الأشرفية قبل وفاته.

(١) محمد بن علي بن إسماعيل القفال الكبير الشاشي، أبو بكر: إمام أئمة الشافعية, أصولي، من أكابر علمار عصره بالفقه والحديث والغة، والأدب. من أهل الشاش(مدينة بما وراء نهر سيحون) وبها ولد . ثم ارتحل عنها لبا للعلم، فارتحل إلى خراسان، والعراق والحجاز، والشام، فسمع من أبي بكر خزيمة, وأبي عروبة, ومحمد بم جرير الطبري، وعبد الله المدائني، ومحمد بن محمد أبي بكر الباغندي، وأبي القاسم البغوي، وأبي بكر بن دريد، وطبقتهم.ولما تفقه رجع إلى بلده, فنشر فيه المذهب الشافعي، وكان أهل بلده(أهل ما وراء النهر – سيحون) على مذهب أبي حنيفة، وهو المذهب الغالب في تلك البلاد التعبد عليه، إلا أن المترجم أشاع المذهب الشافعي فيها, فصار الناس إليه.أثنى عليه الأئمة والعلماء, قال ابن السبكي فيه: " الإمام الجليل, أحد أئمة الدهر, والباع الواسع في العلوم، واليد الباسة, والجلالة التامة, والعظمة الوافرة. كان إماما في التفسير, إماما في الحديث، إماما في الكلام، إماما في الأصول، إماما في الفروع، إماما في الزهد والورع، إماما في اللغة والشعر, ذاكرا للعلوم، محققا لما يروردە، حسن التصرف فيما عنده، فردا من أفراد الزمان.له مصنفات, منها كتاب " أصول الفقه" مطبوع . وآراؤه واختياراته الأصولية مبثوثة في كتب أصول الفقه. وكان ينحو في بعض اختياراته الأصولية منحى المعتزلة.قال ابن السبكي: " قال الحافظ أبو القاسم بن عساكر: بلغني أنه كان مائلا عن الاعتدال, قائلا بالاعتزال في أول أمره، ثم رجع إلى مذهب الأشعري. توفي ابن القفال – رحمه الله تعالى – في الشاش (مسقط رأسه) في شهر ذي الحجة.

(٢) علي بن محمد بن سالم التغلبي، **سيف الدين الآمدي**، أبو الحسن: متكلم, من فحول الأصوليين، شافعي من أذكياء العالم، من النظار الجدليين الكبار. ولد في آمد " بالهمزة الممدودة, والميم المكسورة – مدينة في ديار بكر – بالعراق" وقرأ القرآن بها, ثم ارتحل إلى بغداد, واشتغل بمذهب الحنابلة, وتفقه فيه على أبي الفتح نصر بن فتيان بن المنى الحنبلي، وسمع الحديث من أبي الفتح شاتيل, وبقي على مذهب أحمد مدة, ثم انتقل إلى مذهب الشافعي، وصحب أبا القاسم بن فضلان، وبرع عليه في الخلاف، وتميز فيه وأحكم ريقة الشريف, وزوائد طريقة أسعد الميهني، وتفنن في علم النظر، وأحكم الأصلين, والفلسفة, وسائر العقليات, وأكثر من ذلك. ولم يكن في

زمانه أحفظ منه لهذه العلوم. أثنى عليه الأئمة والعلماء .قال الشيخ عز الدين عبد السلام – على ماروي عنه: " ما سمعت أحدا يلقي الدرس أحسن منه، كأنه يخطب. ولو ورد متزندق، يشكك, ما تعين لمناظرته غير الآمدي. وما تعلمنا قواعد البحث إلا منه". وقال ابن العماد: " قال سبط ابن الجوزي: لم يكن في زمانه من يجاريه في الأصلين, وعلم الكلام. وقال الإسنوي: " مهر في المعقولات, حتى لم يكن في زمانه أعلم منه بها.له مصنفات بديعة نافعة, منها " الإحكام في أصول الأحكام" في أصول الفقه، وهو كتاب جمع فيه مؤلفه (الآمدي) زبدة ما في كتب الأصول المؤلفة قبله، وأودع فيه من مسائل أصول الفقه ما يعتبر به هذا الكتاب بحرا زاخرا في هذا الفن،وزاد من رونقه وجماله سلاسة أسلوبه، وسهولة لغته، وإحاطته بمباحث المسائل التي يبحثها من جميع جوانبها، بطريقة جدلية نظرية بديعة لذيذة, فيستفيد منه القارئ مسائل أصول الفقه، كما يستفيد منه ويتعلم منهج الجدل والنظر. توفي رحمه الله تعالى – بدمشق يوم الثلاثاء ثالث صفر, ودفن بتربته بقاسيون.

(١) محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري, أبو عبد الله, **فخر الدين الرازي**، المعروف – عند البعض – بابن خطيب الري: إمام من كبار أئمة المتكلمين الأشاعرة، من الشافعية, أحد أذكياء المسلمين، وأحد أوعية العلم, من أئمة الأصوليين، ومتقدميهم, وهو المقصود بالإمام عند جماعة منهم، إذا أطلقوه. أوحد زمانه في المعقول والمنقول، وعلوم الأوائل, المفسر, الذائع سيته. وهو قريشي النسب. أصله من طبرستان. ولد في الري(بفتح أوله وتشديد ثانيه – مدينة بإيران). واشتغل على والده, وقرأ الحكمة على المجد الجيلي بمراغة، وتفقه على الكمال السمناني. ويقال أنه حفظ " الشامل " لإمام الحرمين. اشتغل بنشر العلم, فاجتمع الطلبة عليه, وقصد من أقطار الأرض لطلب العلم, ولقبوه بشيخ الإسلام، بنيت له مدارس كثيرة في بلدان شتى . إذا ركب مشى معه نحو الثلاثمائة مشتغل, على اختلاف مطالبهم في التفسير, والفقه, والكلام, والأصول, والطب، وغير ذلك.

أثنى عليه العلماء والأئمة علم صاحب الترجمة, وحلوه بالإمامة في العلوم العقلية والشرعية، وقد كثر ما قيل فيه فلنذكر من ذلك طرفا: قال ابن السبكي فيه: " إمام المتكلمين, ذو الباع الواسع في تحقيق العلوم، والاجتماع الشاسع من حقائق المنطوق والمفهوم، والارتفاع قدرا على الرفاق، وهل يجري مع الأقدار إلا الأمر المحتوم، بحر ليس للبحر ما عنده من الجواهر، وحبر سما على السماء، وأين للسماء مثل ما له من الزواهر, انتظمت بقدره العظيم عقود الملة الإسلامية، وابتسمت بدره النظيم ثغور الثغور المحمدية, تنوع في المباحث وفنونها, وترفع, فلم يرض إلا بنكث تسحر ببيونها, وأت بجنات طلعها هضيم, وكلمات يقسم الدهر أن الملحد بعدها لا يقدر أن يضيم (.....) خاض معه العلوم في بحار عميقة, وراض النفس في دفع أهل البدع وسلوك الطريقة. وقال الإسنوي فيه: " إمام وقته في العلوم العقلية, وأحد الأئمة في العلو م الشرعية". توفي – رحمه الله تعالى – بهراة، يوم الإثنين يوم عيد الفطر، ودفن في آخر النهار، في جبل قرب هراة. ويقال: إن الكرامية هم الذين دسوا له من سقاه السم، فكان ذلك سبب موته وخلف ثمانين ألف دينار، سوى الدواب والعقار، وغير ذلك

(٢) سبقت ترجمته في صفحة ١٦.

(٣) علي بن محمد بن علي (من ذرية الحسين بن علي رضي الله عنهما) أبو الحسن الحسيني **المعروف بالشريف الجرجاني**، وبالسيد: علامة حنفي، من أئمة المعقولات ومن الفلاسفة، ومن أذكياء بني آدم, فارس النظر، والبحث، والجدل.ولد في قرية طاغو (تاكو) (من أعمال أستراباد) لثمان بقيم من شعبان، واشتغل بالعلم ببلده, فصرف مناه نحو العربية في صباه، حتى قيل أنه

علق على " الوافية – شرح الكافية" في صباه، ثم صنف كتبا في النحو بالفارسية . أخذ " المفتاح " عن شارحه نور الدين الطاوسي، كما أخذ عنه غيره. استقر السيد بسمرقند, وهو يدرس ويفيد – كما سبق ذكره – إلى أن توفي في تيمور سمة سبع وثمانمائة (٨٠٧ هـ), فرجع السيد إلى شيراز وبقي فيها إلى أن توفي بشيراز يوم الأرعاء السادس من ربيع الأول.. أثنى الأئمة والعلماء عليه, قال اللكنوي عنه: " عالم نحرير, قد حاز قصب السبق في التحرير, فصيح العبارة، دقيق الإشارة، نظار فارس البحث، والجدل.

(٤) الجرجاني ص ٢٦.

(١)ا المهذب في علم أصول الفقه المقارن تحرير لمسائله ودراستها دراسة نظرية تطبيقية, الأستاذ الدكتور عبد الكريم بن علي بن محمد النملة, مرجع سابق, ج ١ ص ١٣

(٢) المرجع السابق, نفس الصفحة.

(٣)المرجع السابق, نفس الصفحة.

(٤)المرجع السابق, نفس الصفحة.

(٥)المرجع السابق, نفس الصفحة.

(١) أقسام الفسير ومناهجه واتجاهاته ومصادره، البروفيسور ثاني موسى أياغي، قسم الدراسات الإسلامية والشريعة. جامعة بايرو كنو، ص ٥. و مناهج المفسرين، نوره نائف الحربي، المجلة العربية للنشر العلمي، الإصدار السادس – العدد سبعة وخمسون، عام ٢٠٢٣م , ص ١٠. و التفسير بالمأثور مفهومه وأنواعه وقواعده، أ.د محمد بن عمر بن سالم بازمول، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم الكتاب والسنة، جامعة أم القرى, ص ٧ – ٢٨.

(٢) التفسير بالمأثور مفهومه وأنواعه وقواعده، أ.د محمد بن عمر بن سالم بازمول، المرجع السابق, ص ٥ – ٦. مناهل العرفان في علوم القرأن، محمد عبد العظيم الزرقاني، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركا، الطبعة الثالثة، ص ١٢ – ٤٩

(٣) . مناهل العرفان في علوم القرأن، محمد عبد العظيم الزرقاني، المرجع السابق، ص ١٢ – ٤٩.

(٤) علم أصول الفقه، عبد الوهاب خلاف، مكتبة الدعوة – شباب الأزهر، الطبعة الثامنة لدار القلم، ص ١٨. المهذب في علم أصول الفقه المقارن، أ.د عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، مرجع سابق, ج ١ ص ٦٠ وما بعدها. و مدخل إلى أصول الفقه، الدكتزر هديبل سبتي، رسالة استكمال ملف الأستاذية، جامعة الجزائر، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ص ٢٣ وما بعدها.

(٥) المهذب في علم أصول الفقه المقارن، أ.د عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، المرجع السابق, نفس الصفحة.

(٦) المرجع السابق, نفس الصفحة.

(٦) تأريخ مدرسة المتكلمين في أصول الفقه، د. رياض سعيد لطيف، جامعة بغداد مركز احياء التراث العلمي العربي، ص ٢.

(١) هي عبارة عن منهجية علمية تسعى للتقارب بين التفسير والأصول.

المصادر والمراجع:

- الإحكام في أصول الأحكام– سيف الدين، أبو الحسن، علي بن محمد الآمدي [ت ٦٣١ هـ] علّق عليه: عبد الرزاق عفيفي [ت ١٤١٥ هـ] قام بتصحيحه: عبد الله بن عبد الرحمن بن غديان [ت

١٤٣١ هـ]- علي الحمد الصالحي [ت ١٤١٥ هـ] الناشر: مؤسسة النور بالرياض، سنة ١٣٨٧ هـ ثم أعاد طباعتها: المكتب الإسلامي (دمشق – بيروت) طبعة ثانية سنة ١٤٠٢ هـ.

- لإحاطة في أخبار غرناطة محمد بن عبد الله بن سعيد السلماني اللوشي الأصل، الغرناطي الأندلسي، أبو عبد الله، الشهير بلسان الدين ابن الخطيب (ت ٧٧٦هـ) الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ.
- البحث الاجتماعي محاولة نحو رؤية نقدية لمناهجه وأبعاده-، عبد الباسط عبد المعطي – دار المعرفة الجامعية، الاسكند رية .٢٣م، ص١٩٨٥,مصر
- البحر المحيط (في التفسير) محمد بن يوسف، الشهير بأبي حيان الأندلسي [ت ٧٥٤ هـ كذا على غلاف المطبوع! والصواب (ت ٧٤٥ هـ) كما في مصادر ترجمته] بعناية: صدقي محمد جميل العطار (جـ ١ و ١٠) – زهير جعيد (جـ ٢ إلى ٧) – عرفان العشا حسّونة (جـ ٨ إلى ١٠) الناشر: دار الفكر – بيروت عام النشر: ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.
- البرهان في علوم القرآن أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤ هـ) المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم [ت ١٤٠١ هـ] الطبعة: الأولى، ١٣٧٦ هـ – ١٩٥٧ م الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه (ثم صوَّرته دار المعرفة، بيروت، لبنان – وبنفس ترقيم
- التحرير والتنوير [تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد] محمد الطاهر ابن عاشور الناشر: الدار التونسية للنشر – تونس سنة النشر: ١٩٨٤ هـ
- التفسير العلمي للقرآن في الميزان, أحمد عمر أبو حجر, دار قتيبة, بيروت دمشق, ط: ١.
- التفسير والمفسرون, الدكتور محمد السيد حسين الذهبي (ت ١٣٩٨هـ) الناشر: مكتبة وهبة، القاهرة.
- الدليل المنهجي للطالب في إعداد البحث العلمي المذكرة، نسيمة ربيعة جعفري الرسالة، الأطروحة، كل التخصصات-، ديوان.٨٥م، المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجازئر.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية, أبي نصر إسماعيل بن جماد الجوهري, تحقيق د. محمد محمد تامر, دار الحديث القاهرة
- طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة, عالم الكتب، بيروت، ط ١ ت.
- فتح البيان في مقاصد القرآن, صديق بن حسن القنوجي، إدارة إحياء التراث الإسلامي, قطر.
- القاموس المحيط, مجد الدين محمد يعقوب الفيروز آبادي, مؤسسة الرسالة, بيروت لبنان, ط: ١٩٨٦.
- قضايا إنسانية في أعمال المفسرين، د. عفت الشرقاوي، دار النهضة العربية, بيروت لبنان، ط: ٢ ١٩٨٠م.
- لسان العرب, أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي, دار صادر – بيروت لبنان ط: ١٩٨٦ م.
- محاضرات في المنهج والبحث العلمي، بلقاسم سلاطنية، حسان الجيلاني: ط ديوان المطبوعات الجامعية، الجازئر، ٢٠٠٩.
- محمد الطاهر ابن عاشور علامة الفقه وأصوله والتفسير وعلومه، إياد خالد الطباع، دار القلم دمشق، ط ١ ٢٠٠٥م.
- معجم التعريفات – للعلامة علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني – دار الفضيلة.

- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ) الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ-١٩٩٧م
- المفصل في علم العربي، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، دار الجيل بيروت.
- مقدمة في مبادئ وأسس البحث الاجتماعي, مصطفى عمر التير- منشوارت الجامعة المفتوحة، طاربلس-ليبيا ١٩٩٥م.
- مناهج البحث العلمي، عبد الرحمن بدوي - وكالة المطبوعات, الكويت, ١٩٧٧.
- مناهج البحث واداب الحوار والمناظرة د فرج الله عبد الباري دار الافاق العربية - مدينة نصر - القاهرة ط الاولى ٢٠٠٤م
- منهجية البحث القانوني للجامعي-علوم قانونية، صلاح الدين شروخ - علوم اجتماعية-، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة.٩٢م.
- الْمُهَذَّبُ في عِلْمِ أُصُولِ الفِقْهِ الْمُقَارَنِ (تحريرٌ لمسائِلِه ودراستها دراسةً نظريَّةً تطبيقيَّةً) عبد الكريم بن علي بن محمد النملة [ت ١٤٣٥ هـ] دار النشر: مكتبة الرشد - الرياض الطبعة الأولى: ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، شهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني (ت ١٠٤١هـ) المحقق: إحسان عباس الناشر: دار صادر- بيروت - لبنان ص. ب ١٠ الطبعة الأولى ١٩٦٨ طبعة جديدة ١٩٩٧.
- الوافي بالوفيات - صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت ٧٦٤هـ)
- المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى الناشر: دار إحياء التراث - بيروت عام النشر:١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م

▪ Gérard Durozoi, André Roussel Nathan: Dictionnaire de philosophie, Imprimé en France par I.M.E, ٢٠٠٣, p٢٥٩